الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الأزمة المائية في تونس ... والبدائل ممكنة

ورقة سياسات

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات AFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.

وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في منطقتنا. تساهم في فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة في المنطقة العربية لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك لتجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والنخب السياسية المختلفة. للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة. www.afalebanon.org

وفي هذا الإطار يقوم المنتدى بإنتاج علمي يساهم في تطوير المعرفة والوعي بأوضاع المنطقة العربية وقضاياها، طرح بدائل على مستوى السياسات والخطاب والكوادر وحتى المساحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع قضايا المنطقة ومشكلاتها، وسد الفجوة بين مكونات المجال العام من مجتمع مدني وأكاديميا وصنّاع قرار. وذلك من خلال إنتاج المعرفة وتمكين مختلف الفاعلين في المنطقة العربية من الاستفادة منها. وذلك عبر برنامجين تندرج تحتهما الموضوعات المختلفة ذات الصلة، البرنامج الأول حول التحولات السياسية والحركات الاجتماعية، والثاني عن العدالة الاجتماعية واللامساواة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هذا الإصدار لا يعبر عن رأيي كتابه/ كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من شركاءه.

الصور المستخدمة في الإصدار كلها من مصادر مفتوحة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives
الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الأزمة المائية في تونس... والبدائل ممكنة

ورقة سياسات

كتابة: رامي بنعلي

باحث في السياسات المائية والفلاحية، عضوة الشبكة العربية للباحثات/ين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

مراجعة تقنية

ليلي الرياحي

مهندسة معمارية واستاذة جامعية.

مناضلة وباحثة السياسات العمومية

تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

تصميم

محمد علاء

المقدمـــة

تعاني الموارد المائية اليوم من أزمة هيكلية حادة نتيجة للسياسات المائية المتبعة منذ عقود، مما أدى إلى استفحال العطش في أغلب مناطق البلاد، مخلفًا معاناة لدى كافة الفئات الاجتماعية. إن أزمة العطش هي وليدة سياسة مائية هشة، اعتمدت على إستراتيجية العرض بدلًا من الطلب، وتعاملت مع الماء وفقًا للمعادلات الاقتصادية والمالية وأهملت البعد الاجتماعي والإنساني المرتبط بالكرامة البشرية.

كذلك تخلف السياسات الفلاحية وهيمنتها المتواصلة على الموارد المائية عمَّق مظاهر هذه الأزمة، على غرار الإطار القانوني (المتمثل في مجلة المياه لسنة 1975 ونصوصها التطبيقية) الذي لم يعد ملائمًا لمتطلبات هذه المرحلة.

إن الحديث عن الماء كحق من حقوق الإنسان جاء متأخرًا في البلاد التونسية، أي منذ دستور 27 جانفي 2014 عندما تعالت أصوات مكونات المجتمع المدني والمدافعين عن القضايا الحقوقية، بإلزامية إقرار الحق في الماء ضمن المبادئ الدستورية، على خلاف بقية القوانين الأخرى المنظمة للموارد المائية، وفقًا للأرقام والمعادلات وتغييب البعد الاجتماعي.

هذا التوجه انعكس سلبًا على المقدرات وجعل من ندرة المياه وفقرها واقعًا ملزمًا منذ عقود. وعملت على تغذيتها عدة عوامل، منها ما هو مرتبط بالجانب المناخي للبلاد الذي يتراوح بين شبه جاف وجاف وما يتميز به من قلة التساقطات.

حيث تتلقى البلاد حوالي 36 مليار متر مكعب. لكن ما يمكن تعبئته والتحكم فيه هو 2.7 مليار متر مكعب سنويًّا بالنسبة إلى المياه السطحية وحوالي 2.1 مليار متر مكعب من الجوفية، أي بمجموع 4.8 مليار متر مكعب[1].

ومنها ما هو مرتبط بسياسات الدولة في التعاطي مع الموارد المائية التي تعتبر الجزء الأساسي في الوصول إلى هذه المرحلة الحرجة التي يقدر فيها نصيب الفرد بأقل من 348 مترًا مكعبًا في السنة[2] وهو تحت معدل الفقر المائي وفقًا لمعايير منظمة الصحة العالمية.

إن تشخيص واقع الموارد المائية لا يخفى على أذهان القائمين على وضع السياسات والمخططات وكذلك التقنيين، فلقد أصبح هذا الواقع أكثر وضوحًا ممَّا كان عليه في السابق لذلك فإن هذه الورقة لا تأتي بالتشخيص والتحليل بقدر ما تحتوي على الحلول والبدائل لمحاولة تجاوز الأزمة المائية أو تخفيف وطأتها، خاصة على الفئات الاجتماعية الهشة لذلك سوف تجيب هذه الورقة على سؤال محوري ألا وهو:

ماهي البدائل الممكنة لضمان الحق في الماء في ظل وجود أزمة العطش؟

1. سياسة فلاحية مبنية على واقع الموارد المائية

لطالما مثلت الفلاحة الشريان النابض للاقتصاد الوطني رغم احتوائه على سياسة استنزافية للموارد المائية -قطاع الفلاحة يستأثر بنصيب الأسد من الثروة المائية -80% وهذه الوضعية لم تعد تستجيب للواقع الحالي ولا بد من إيجاد الحلول للتوازن بين القطاعات وتوجيه السياسات الفلاحية وفقًا للمقدرات المائية لذلك يجب العمل على:

1.1. تحويل الفلاحة الاستثمارية الى الفلاحة المعاشية

لقد عملت البلاد التونسية منذ عقود على تبني سياسة تشجيع الاستثمار من خلال تقديم التشجيعات والحوافز انصياعًا لبرنامج الإصلاح الهيكلي وإدخال قطاع الفلاحة ضمن الاقتصاد الحر، حيث عمد إلى تنقيح قوانين اكتساب الملكية وبعث الصناديق الاستثمارية، ما أدى الى تحويل الفلاحة من طابعها المعيشي الى فلاحة استثمارية قائمة على المردودية الربحية. إن هذه السياسة اليوم يجب أن تأخذ في اعتبارها المقدرات المائية للبلاد من خلال التقليص من الزراعات المروية والتعويل على الزراعات البعلية،

وبعث برنامج التشجيع على الفلاحة المعاشية يحتوي على دعم صغار الفلاحين وتحسين قدرتهم على الإنتاج الموجه نحو الاستهلاك الوطني.

إعادة النظر في نمط الزراعات التصديرية لكبار المستثمرين، وإلزامهم باعتماد مصادر المياه غير التقليدية على غرار المياه المعالجة والمياه المحلاة. كما يجب التوجه الى منع تصدير الزراعات المستهلكة للمياه خاصة الخضراوات وتحديد قائمة المنتجات التصديرية أخذًا بعين الاعتبار البصمة المائية.

1.2 اعتماد المياه المعالجة

تعتبر المياه المعالَجة الحل الأمثل لمواجهة وتخفيف وطأة استنزاف الموارد المائية التقليدية، إذ تتجه أغلب البلدان اليوم ذات الشح المائي إلى تطوير أجهزة معالجة المياه وفقًا للمعايير والمقاييس التي تجعلها آمنة عند استخدامها، وفي هذا الصدد تعتبر منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن مياه الصرف الصحي البديلة باتت تعتبر الخيار لمعالجة مشكلة ندرة المياه بعد أن كان التخلص منها يشكل تحديًا. كما أقرت أن قطاع الزراعة مسؤول عن استنزاف نسب كبيرة من معدل سحب المياه العذبة في وقت تزداد احتياجات الطلب على الغذاء[3]. وتماشيًا مع هذا الطرح فإن استعمال المياه المعالجة في تونس أصبح ضرورة قصوى خاصة بالنسبة إلى الزراعات التصديرية تنفيذًا للتوجه العالمي في سياسة الري المعتمد على المياه المعالجة، إذ يكون من الأجدر إلزام المستثمرين باستعمال المياه المعالجة بهذا التوجه.

2. تجهيز البنية التحتية ودعم الإطار المؤسساتي

تحتوي البلاد على بنية تحتية متواضعة مقارنة بحجم طلب القطاعات على استغلال الموارد المائية، حيث يتم تخزين حوالي 4.7 مليار متر مكعب سنويًّا من جملة 36 مليار متر مكعب كمعدل سنوي لهطل الأمطار، خاصة عن طريق السدود الكبرى المحدثة بداية من سنة 1945 إلى سنة 2019 والتي بلغت حوالي 37 سدًّا كبيرًا وما يقارب 232 سدًّا تليًّا و916 بحيرة جبلية وما يزيد على 13 ألف بئر عميقة و152 ألف بئر سطحية دون اعتبار الآبار غير المرخصة، وتؤمّن هذه المنشآت لمياه الشرب ومياه الري. إن غياب المعطيات الدقيقة بخصوص طاقة التخزين لهذه المنشآت يجعلنا فقط نأتي على طاقة استيعاب السدود دون اعتبار التلية والبحيرات الجبلية والتي تقدر بـ 2.469 مليار متر مكعب[4]، لكن هذا الاستيعاب تقلص نتيجة تراكم الترسبات. رغم أن السدود تمثل البنية الكلاسيكية لتعبئة الموارد المائية لكن مع مرور الوقت ظهرت عديد من الاختلالات، إما عن طريق الفيضانات في سنوات الوفرة أو الترسبات في سنوات الجفاف، وهو ما يصعب عملية إعادة تجهيزها، نظرًا إلى الكلفة المالية العالية وكذلك الكلفة البيئية، خاصة إذا اعتبرنا أن بعض السدود قد انتهى عمرها الافتراضي، لذلك يجب عدم الاعتماد الكلي في تعبئة الموارد المائية على السدود والاتجاه إلى أساليب أخرى تكون محلية وذات نجاعة على غرار الماجل أو ما يعرف بتقنية حصاد مياه الأمطار.

1. تغذية المائدة المائية الجوفية

تعتبر تغذية الموائد المائية الجوفية من بين الحلول التي انتهجتها أغلب البلدان التي تعاني من ندرة المياه وفقرها، هذه التقنية تعتبر ذات جدوى عالية عن بقية الطرق الأخرى، فهي ذات كلفة مالية منخفضة ومحافظة على الماء، حيث أن المياه داخل الموائد المائية لا تتعرض لعملية التبخر كبير وتكون ذات جودة عالية على خلاف مياه السدود التي تتعرض للتلوث بشكل دائم. وتشمل هذا التقنية أساسًا مياه الأمطار التي لا تتم تعبئتها ويكون مآلها البحر.

فهذا التقنية عبارة عن وضع حواجز في مواقع السيلان المتجهة إلى البحر التي تقوم بتبطيء حركة مرو المياه من حيث المدة الزمنية وبذلك تتم تغذية المائدة المائية.

2. إعادة تركيز إطار مؤسساتي بالوسط الريفي

إن المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها المجامع المائية لا تكمن في إيضاح العلاقة التعاقدية بينها وبين سلطة الإشراف بقدر ما تحتاج إلى هيكل واضح ومباشر ومؤهل للقيام بعملية توزيع المياه.

إن مـا أفـرزه الواقـع العملـي مـن صعوبـات وتحديـات تمـر بهـا المجامـع المائيـة تجعلنـا نجـزم بـأن هـذه المؤسسـة أصبحـت تشـكل ثقـلًا علـى الدولـة والمواطـن مـن خـلال كثـرة الديـون وسـوء التسـيير.

لذلـك يجـب إنهـاء العمـل بهـذه المنظومـة وإحـداث هيـكل جديـد يُعنـى بعمليـة التزويـد بالمـاء خاصـة المخصصـة للـري.

3. مواكبة الموارد المائية للتغييرات المناخية

يعتبـر التغيـر المناخـي مـن أهـم التحديـات الرئيسـية التـي تشـهدها المـوارد المائيـة، والتـي تترجـم فـي تقلـص نسـبة التسـاقطات وارتفـاع درجـات الحـرارة، كمـا تشـير أغلـب الدراسـات إلـى أن درجـات الحـرارة سـوف ترتفـع إلى معـدلات قياسـية خـلال السـنوات المقبلـة. شـرعت أغلـب البلـدان فـي التخطيـط لمواجهـة التطرفـات المناخيـة منـذ عشـرات السـنوات علـى خـلاف البـلاد التونسـية التـي لـم تـولِ لهـذه المشـكلة الأهميـة الكافيـة ولـم تبـنِ مخططاتهـا المسـتقبلية لتشـمل تبعـات التغيـرات المناخيـة.

لكـن عندمـا أصبحـت هـذه التطرفـات واقعًـا معاشـيًّا، شـرعت بعـض المؤسسـات التابعـة للدولـة فـي السـنوات القليلـة الماضيـة فـي إنجـاز بعـض الدراسـات، علـى غـرار المعهـد الوطنـي للرصـد الجـوي باعتبـاره المؤسسـة المسـؤولة عـن دراسـة المنـاخ وتقييمـه والتـي أقـرت أنـه تـم العمـل علـى مـا يقـارب 14 نموذجًـا مناخيًّـا إقليميًّـا لعناصـر التسـاقطات المطريـة حيـث تعتمـد نتائـج هـذه النمـاذج لتطويـر توقعـات المنـاخ[1].

4. مشروع مجلة المياه وفقًا للمقاربة التشاركية كبداية الإصلاح

إن مجلـة الميـاه لسـنة 1975 كرسـت أزمـة مائيـة تجلـت فـي اتسـاع[5] دائـرة العطـش داخـل أغلـب مناطـق الجمهوريـة واختـلال التوازنـات المائيـة، ورغـم صعوبـة تـدارك هـذه الوضعيـة بإقـرار نظـام قانونـي لجميـع الإشـكاليات سـابقة الذكـر فـإن تكريـس بعـض المبـادئ ضمـن مشـروع قانونـي يأخـذ بعيـن الاعتبـار المقاربـة التشـاركية فـي إنجـازه مـن شـأنه أن يخفـف وطـأة أزمـة العطـش، ويتـم ذلـك عبـر إنجـاز حـوار وطنـي يضـم كافـة الأطـراف المتداخلـة فـي المـوارد المائيـة، وتقريـب وجهـات النظـر التـي تأخـذ بعيـن الاعتبـار حقيقـة وضعيـة المـوارد المائيـة ومصلحـة المسـتهلكين وعلـى رأسـهم صغـار الفلاحيـن، باعتبارهـم الحلقـة الأضعـف فـي عمليـة التـزود بالميـاه. إن أغلـب الـدول اليـوم تعتمـد علـى المقاربـات التشـاركية فـي المجـالات الحيويـة والتـي تتعلـق أساسًـا بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة. وخاصـة تثميـن مخرجـات المجتمـع المدنـي ومسـاهماته فـي التصـرف المندمـج للمـوارد المائيـة. وبذلـك تكـون التشـاركية فـي وضـع إطـار قانونـي ناجـع للمـوارد المائيـة بمثابـة انطلاقـة حقيقيـة نحـو الإصـلاح.

1

الخاتمة

إن حقـوق الانسـان وحـدة متكاملـة ومترابطـة ولا يمكـن فصلهـا عـن باقـي الحقـوق إذ يعتبـر الحصـول علـى الميـاه أحـد الحقـوق الأصليـة لإعمـال باقـي الحقـوق الأخـرى علـى غـرار الحـق فـي الصحـة. وهـا مـا كرسـته لجنـة الأمـم المتحـدة المعنيـة بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة ضمـن التعليـق العـام رقـم 15 الـذي عـرَّف الحـق فـي المـاء بأنـه عنصـر أساسـي للتمتـع بحيـاة كريمـة وعامـل حيـوي لإعمـال العديـد مـن الحقـوق الأخـرى والتمتـع بمسـتوى عيـش لائق[6].

إن هـذا الحـق اعترفـت بـه مجموعـة واسـعة مـن الصكـوك والمواثيـق الدوليـة لحقـوق الإنسـان خاصـة فـي الحصـول علـى كميـة كافيـة مـن ميـاه الشـرب[7] مـع إيـلاء الاهتمـام بمعاييـره الفعليـة مـن أجـل ضمانـة الموكـول علـى الدولـة والحكومـات بصفـة مبدئيـة عبـر إقـرار التشـريعات الوطنيـة والمخططـات الإسـتراتيجية.

المراجع

1. عبد الكريم داود، خمسون سنة من سياسات إدارة الموارد المائية في البلاد التونسية: من إدارة العرض إلى الإنصاف الترابي، مجلة حكامة، عدد 3، سبتمبر 2021، ص 10.

2. البنك الدولي https://is.gd/Mm2i0k

3. الفاو، مياه الصرف الصحي أصبحت خيارًا لمعالجة مشكلة ندرة المياه بعد أن كان التخلص منها تحديًا، منظمة الأغذية والزراعة العالمية، https://is.gd/vAW9ht

4. مرجع سايق، عبد الكريم داود، خمسون سنة من سياسات إدارة الموارد المائية في البلاد التونسية: من إدارة العرض إلى الإنصاف الترابي، مجلة حكامة، العدد 3، سبتمبر 2021، ص 19-18.

5. المعهد الوطني للرصد الجوي، التغييرات المناخية، https://is.gd/5AAvFR

6. التعليق العام، عدد 15 اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، https://is.gd/fxvBJz

7. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، https://is.gd/tPqidH